"مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة"
للفصل الثاني من سنة 2020 (Q2 - 2020)

بيروت, 15 أيلول 2020

الكورونا يـُدخل الجسم التجاري، المريض أصلاً، في حالة موت سريري ...

كورونا وتعبئة عامة وإقفالات متتابعة وصرف موظفين وتهاوي في المدخول وتقنين في المصروف وصعوبة في التموين وقرارات رسمية متتابعة دون تأثير فعلي على الأرض وغضب في الشارع وإحتجاجات فمواجهات ...

فإقتصر الإستهلاك على المواد الغذائية والمواد المعيشية الأساسية وأدوات التطهير، بحدّها الأدنى، حيث كانت سائر المتاجر والمحلات مغلقة الى حين إستجاب رئيس الحكومة الى مطالب جمعية تجار بيروت التى أوصلت صوت كل المجتمع التجاري اللبناني ومطالبته بإعادة فتح أبواب رزقهم – ولو كان هذا الرزق ضئيلاً بسبب وطأة الأزمة الإقتصادية الخانقة.

فالبعض حاول إستعادة النشاط، والحفاظ على كل أو بعض موظفيه، والعمل ولو بنصف دوام، في حين قرّر البعض الآخر طي الصفحة والإقفال، مع كل ما ينطوي على هكذا قرار من تزايد مخيف في البطالة وتهاوي في المداخيل النقدية – لا سيما وأن الحصول على الأموال بالعملات الأجنبية من المصارف ظلّ محدوداً جداً وأن التحويلات من الخارج قد تراجعت وسعر صرف الليرة اللبنانية قد تدهور.

كان إذاً التقنين في المصروف هو سيد الموقف، وإقتصرت مشتريات الأسر على الأساسيات، بالرغم من إرتفاع أسعارها بسبب الدولار وبسبب الصعوبات الهائلة التى يواجهها المستوردون الذين ما أبوا إلّا أن يقوموا بواجهاتهم تجاه الشعب مهما كلّـف الأمر.

وظلّـت الأسواق والأوساط الإقتصادية بشكل عام في حالة ترقّـب، ولو غير متفائل، لعلّ وعسى تُقدم الحكومة على إتّـخاذ أي خطوة لإنجاز تقدّم في الإجتماعات مع صندوق النقد الدولي، التى تـعدّدت وتيرتها دون أي نتيجة، أو تقوم بتفعيل أي مبادرة من شأنها وقف التدهور لمواجهة التحديات المالية والإقتصادية الكارثية على الأرض، أن لجهة لجم إرتفاع سعر الدولار في الأسواق، أو لتعديل القيود على التحويلات الى الخارج لتسهيل عمليات الإستيراد وتحريك الدورة الإقتصادية ولو بحدّها الأدنى.

أضـف الى ذلك تفشّـي وباء كورونا في لبنان وقرار التعبئة العامة مع كل تبعاته من جرّاء الإقفال القصري للمحال والمؤسسات بإستثناء تلك التى تعنى بالمواد الغذائية والوقائية وصعوبة الحصول على الدولار والإرتفاع الحاد في أسعاره لدى الصرافين رغم التحذيرات والتوقيفات، الأمر الذى أدّى الى تفاقم وتيرة صرف الموظّـفين في القطاع الخاص أو الإقتطاع من رواتبهم، وما نتج عن ذلك من تدهور مخيف في القدرة الشرائية للأسر اللبنانية بالتزامن مع مزيد من الإرتفاع في أسعار المستهلك نتيجة لواقع أسعار العملة لدى الصرافين وصعوبة إجراءات الإستيراد والتخليص والتوزيع والقبض ...

وأمام هذا الواقع، لم توفّـر جمعية تجار بيروت جهداً أو مطالبة لدى الجهات والإدارات الرسمية والمصارف لتخفيف وزر الأعباء على التجار، كما بادرت بتحرير رسائل موجـهة للموردين في الخارج موضحة بشكل رسمي الصعاب التى يواجهها هؤلاء التجار، ولا سيما المستوردين منهم، وراجية تفهّـم تلك الجهات الخارجية التى يتعاملون معها للأوضاع البالغة الصعوبة والخارجة عن إرادة وحسن نيّة وإستقامة وجدّية التاجر اللبناني.

أمّـا على أرض الواقع، فقد سجّـل مؤشر غلاء المعيشة (CPI) الرسمي الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي إرتفاعاً قياسياً بلغت نسبته 89.74 % ما بين الفصل الثاني لسنة 2019 والفصل الثاني لسنة 2020، وهو إرتفاع غير مسبوق بكل المقاييس إنما كان متوقّـعاً.

ولو نظرنا الى معدّل نسبة التضخّـم في كل قطاع على حدى، نلحظ ما يلي:

+ 412.40 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،
+ 344.81 % في قطاع الألبسة والأحذية،
+ 342.45 % في قطاع المطاعم والفنادق،
+ 254.05 % في قطاع المشروبات الروحية والتبغ،
+ 246.62 % في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية،
+ 132.85 % في قطاع الإستجمام والتسلية والثقافة،
+ 84.69 % في قطاع النقل،
+ 83.35 % في قطاع المواصلات.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)	
الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2013	- % 0.71
الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2014	- % 3.38
الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2014	- % 3.37
الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014	- % 4.67
الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014	- % 3.40
الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015	- % 3.57
الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015	- % 0.98
الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015	+ % 1.03
الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015	+ % 3.14
الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016	+ % 5.12
الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016	+ % 3.48
الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016	+ % 4.15
الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016	+ % 5.01
الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017	+ % **5.35**
الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017	+ % 7.61
الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017	+ % 6.53
الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017	+ % 3.98
الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018	+ % 4.08
الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018	+ % 1.69
الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018	+ % 1.09
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ % 6.96
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	+ % 17.46
الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	+ % 89.74
الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014	- % 1.49
الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014	- % 0.98
الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015	- % 1.12
الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015	- % 1.18
الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015	- % 0.16
الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015	- % 1.15
الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016	+ % 1.54
الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016	+ % 0.82
الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016	+ % 1.93
الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016	+ % 0.74
الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017	- % 0.04
الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017	+ % 1.47
الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017	+ % 2.78
الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017	- % 1.06
الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018	+ % 2.10
الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018	+ % 0.45
الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018	+ % 0.32
الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018	+ % 1.16
الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	- % 0.25
الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019	- % 0.14
الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019	+ % 5.99
الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019	+ % 11.09

الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019	+ 61.14 %

عليه، أظهرت النتائج المجمّعة لأرقام أعمال قطاعات تجارة التجزئة تدهوراً حادّاً جداً في رقم الأعمال الحقيقي في الفصل الثاني لسنة 2020 بالمقارنة مع النتائج المجمّعة للفصل الثاني للسنة السابقة (أي بعد التثقيل بنسبة مؤشر غلاء المعيشة لهذه الفترة) حيث بلغت نسبة هذا الإنخفاض (غير المسبوق تاريخياً بطبيعة الحال) – 93.30 % مقابل – 34.98 % للفصل السابق له.

45.74 % بالمقارنة مع مستويات الفصل الثاني لسنة 2019)، يتبيّن أن التراجع الحقيقي في أرقام –وبعد إستثناء قطاع المحروقات (الذي شهد إنخفاضاً في الكميات يناهز الأعمال المجمّعة لقطاعات تجارة التجزئة بلغ نسبة – 92.91 % بالمقارنة مع مستوى أرقام أعمالها المجمّع خلال الفصل الثاني من السنة الماضية (أيضاً دون قطاع المحروقات) مقابل – 34.59 % للفصل السابق له.

نسبة التغيير السنوية ما بين الفصل الثاني من 2019 و الفصل الثاني من 2020			
	الفصل الثاني من 2019	الفصل الثاني من 2020	
التغيير الإسمي (Nominal Variation) بما فيه قطاع المحروقات	100.00	65.31	
التغيير الإسمي (Nominal Variation) بدون قطاع المحروقات	100.00	69.13	
تضخم الأسعار بين شهري حزيران 2019 و حزيران 2020 وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي		% 89.74	
التغيير الحقيقي (Real Variation) بما فيه قطاع المحروقات	100.00	6.70	% 93.30 -
التغيير الحقيقي (Real Variation) بدون قطاع المحروقات	100.00	7.09	% 92.91 -

* إدارة الإحصاء المركزي – مؤشر غلاء المعيشة – حزيران / يونيو 2020

إن الأرقام المبيّنة أعلاه تشير بوضوح الى التدهور الفظيع الذى لحق بأرقام أعمال التجار في مختلف قطاعاتهم، وحتى في قطاع السوبرماركت والمواد الغذائية بشكل عام : إنعدام شبه تام في الإستهلاك، وتقنين وترشيد شديد من قبل الأسر في المصروف على المواد الغذائية والمشروبات، ليس فقط بسبب إنهيار القدرة الشرائية والإنخفاض الحاد في قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار، بل أيضاً بسبب الصعوبات الهائلة التى يواجهها التجار لإستيرادها وتوزيعها. وكما أشرنا سابقاً، فقد إستمرت في هذه الفترة موجة الإقفالات الإضطرارية التى طالت المزيد من المحلات ومنافذ البيع والمؤسسات ، بسبب تفاقم الأوضاع في الأسواق .

عليه، وبالنظر الى أرقام الفصل الثاني من هذه السنة بالتفصيل، يتمّ الملاحظة بأن أرقام أعمال تجارة التجزئة خلال هذا الفصل شهدت إنهياراً تاماً في كل القطاعات دون إستثناء.

وبالتفصيل، فإن أرقام الأعمال الحقيقية (أي بعد التثقيل بنسبة مؤشر غلاء المعيشة الخاص بكل قطاع لهذه الفترة) في أبرز القطاعات، والتى سجّلت تراجعات غير مسبوقة خلال الفصل الثاني من هذه السنة، بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة، هي:

(ملاحظة : إن عدداً كبيراً من نسب الإنخفاض يفوق الـ *100* %، وهي عبارة عن إنخفاض أرقام الأعمال الحقيقية مقارنة بمثيلاتها في نفس الفترة من السنة السابقة، بعد تثقيلها بنسب التضخّم المسجّلة في كل قطاع من قطاعات البيع بالتجزئة؛ وعليه تم تثبيتها عند معدّل الإنخفاض العام في الجدول أدناه)

- ← الأحذية والسلع الجلدية (- 100.00 %)
- ← الآلات الموسيقية (- 100.00 %)
- ← السلع والأدوات الرياضية (- 100.00 %)
- ← منتجات التبغ (- 100.00 %)
- ← التحف الفنية (- 100.00 %)
- ← السوبرماركت والمواد الغذائية (- 90.00 %)
- ← منتجات المخابز والحلويات (- 90.00 %)

- ← المطاعم والسناك بار (- 90.00 %)
- ← المجمّـعات التجارية (- 90.00 %)
- ← الملبوسات (- 90.00 %)
- ← الأثاث والمفروشات (- 90.00 %)
- ← المشروبات الروحية (- 90.00 %)
- ← العطور ومستحضرات التجميل (- 90.00 %)
- ← التجهيزات المنزلية (- 90.00 %)
- ← الأجهزة المنزلية الكهربائية (- 90.00 %)
- ← أدوات التزيين (- 90.00 %)
- ← الكتب، والصحف والمجلات، والأدوات المكتبية والقرطاسية (- 90.00 %)
- ← اللعب والألعاب (- 90.00 %)
- ← الساعات والمجوهرات (- 90.00 %)
- ← الهواتف الخلوية (- 83.35 %)
- ← السلع البصرية والسمعية (- 82.10 %)
- ← معدّات البناء والهندسة (- 50.03 %)
- ← معارض السيارات (- 44.06 %)
- ← السلع الصيدلانية (- 23.03 %)

الى جانب الإنخفاض في قطاع المحروقات الذي بلغ – 45.74 % من حيث الكميات لهذه الفترة.

- ← والملفت أنه لم يكن هنالك قطاعاً واحداً يسجّـل تحسّـناً في أرقام أعماله، خلال هذا الفصل، ما عدا قطاع المعدّات والمستلزمات الطبية (+ 44.77 %)، نتيجة لإحتياجات وتجهيزات المستشفيات المستجدّة من جرّاء تفشّـي وباء كورونا في البلاد.

من جهة أخرى، إرتفع أيضاً مؤشر غلاء المعيشة ما بين الفصلين الأول والثاني لسنة 2020 بشكل ملحوظ مسجّـلاً إرتفاعاً بنسبة + 61.14 % (أي إرتفاع حاد جداً في الأسعار)، وأشارت أرقام أعمال القطاعات المختلفة للفصل الثاني من 2020 الى تدهور أرقام الأعمال في كافة القطاعات وذلك بالطبع نتيجة لكل العوامل التى تمّ ذكرها، والتى ظلت كما نلحظ تعكس إستمرار الإنخفاض الحاد في الحركة الإستهلاكية الى حدّ شـبه الشلل في الأسواق.

وعليه، جاءت النتائج المجمّـعة لكافة قطاعات تجارة التجزئة (بما فيها قطاع المواد الغذائية) لتسجّـل – مقارنة بمبيعات الفصل الأول لسنة 2020، تراجعاً حقيقياً غير مسبوقاً في أرقام الأعمال المجمّـعة كانت نسبته – 73.21 % بعد إستثناء قطاع المحروقات (الذى شهد هو الآخر إنخفاضاً في الكميات المباعة بلغ – 29.67 % لهذه الفترة).

وفيما يلي نسب التراجع الحقيقي الفصلي في أهم قطاعات تجارة التجزئة:

(ملاحظة : هنا أيضاً هنالك عدد كبير من نسب الإنخفاض التى تفوق الـ ***100*** %، وهي عبارة عن إنخفاض أرقام الأعمال الحقيقية مقارنة بمثيلاتها في نفس الفترة من السنة السابقة، بعد تثقيلها بنسب التضخّـم المسجّـلة في كل قطاع من قطاعات البيع بالتجزئة؛ وعليه تمّ تثبيتها عند معدّل الإنخفاض العام في الجدول أدناه)

- ← الأحذية والسلع الجلدية (- 100.00 %)
- ← التبغ ومنتجاته (- 100.00 %)
- ← الأثاث والمفروشات (- 70.00 %)
- ← المشروبات الروحية (- 70.00 %)
- ← اللعب والألعاب (- 70.00 %)
- ← المخابز والحلويات (- 70.00 %)
- ← المطاعم والسناك بار (- 70.00 %)
- ← المجمّـعات التجارية (- 70.00 %)

- السلع والأدوات الرياضية (- 70.00 %)
- أدوات التزيين (- 70.00 %)
- العطور ومستحضرات التجميل (- 70.00 %)
- الملبوسات (- 70.00 %)
- الساعات والمجوهرات (- 70.00 %)
- الكتب، والصحف والمجلات (- 70.00 %)
- التجهيزات المنزلية (- 70.00 %)
- السوبرماركت والمواد الغذائية (- 70.00 %)
- الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (- 70.00 %)
- السلع الصيدلانية (- 57.68 %)
- الهواتف الخلوية (- 55.91 %)
- السلع البصرية والسمعية (- 26.39 %)
- معدّات البناء (- 25.01 %)
- الأجهزة الطبية (- 18.45 %)
- معارض السيارات (- 17.48 %)

على ضوء ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنّـيه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الثاني من سنة 2020، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 61.14 %، نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسَبنك لتجارة التجزئة" هو: **6.43** للفصل الثاني من هذه السنة مقابل 23.90 في الفصل الأول من سنة 2020.

مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثاني من 2020"
(Base 100 : Q4 - 2011)

	2011	2012				2013				2014				2015				2016			
	Q4 '11	Q1 '12	Q2 '12	Q3 '12	Q4 '12	Q1 '13	Q2 '13	Q3 '13	Q4 '13	Q1 '14	Q2 '14	Q3 '14	Q4 '14	Q1 '15	Q2 '15	Q3 '15	Q4 '15	Q1 '16	Q2 '16	Q3 '16	Q4 '16
Nominal Index - w/out inflation	100	95.77	100.55	108.54	112.66	90.83	87.85	78.6	65.87	59.68	55.3	55.22	57.57	51.51	51.94	52.77	52.91	46.27	46.79	51.49	53.86
Real Index - w/ inflation	100	94.24	101.65	99.97	102.88	89.66	86.88	78.23	64.52	58.9	55.56	54.45	58.42	52.78	53.82	55.32	55.36	49.15	48.93	53.41	54.78
CPI						99.80	98.11	98.47	100.00	101.80	100.61	100.78	99.29	98.32	97.22	96.07	95.92	94.81	96.27	97.06	98.93

	2017				2018				2019				2020	
	Q1 '17	Q2 '17	Q3 '17	Q4 '17	Q1 '18	Q2 '18	Q3 '18	Q4 '18	Q1 '19	Q2 '19	Q3 '19	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20
Nominal Index - w/out inflation	47.51	46.76	52.00	53.17	49.09	49.49	52.38	54.25	48.88	48.65	49.57	39.76	31.47	21.81
Real Index - w/ inflation	47.97	45.57	49.93	49.64	46.31	45.71	48.17	49.68	44.24	44.14	45.04	33.96	23.90	6.43
CPI	99.66	99.61	101.08	103.89	104.99	107.19	107.68	108.02	109.28	109.00	108.85	115.54	128.35	206.83

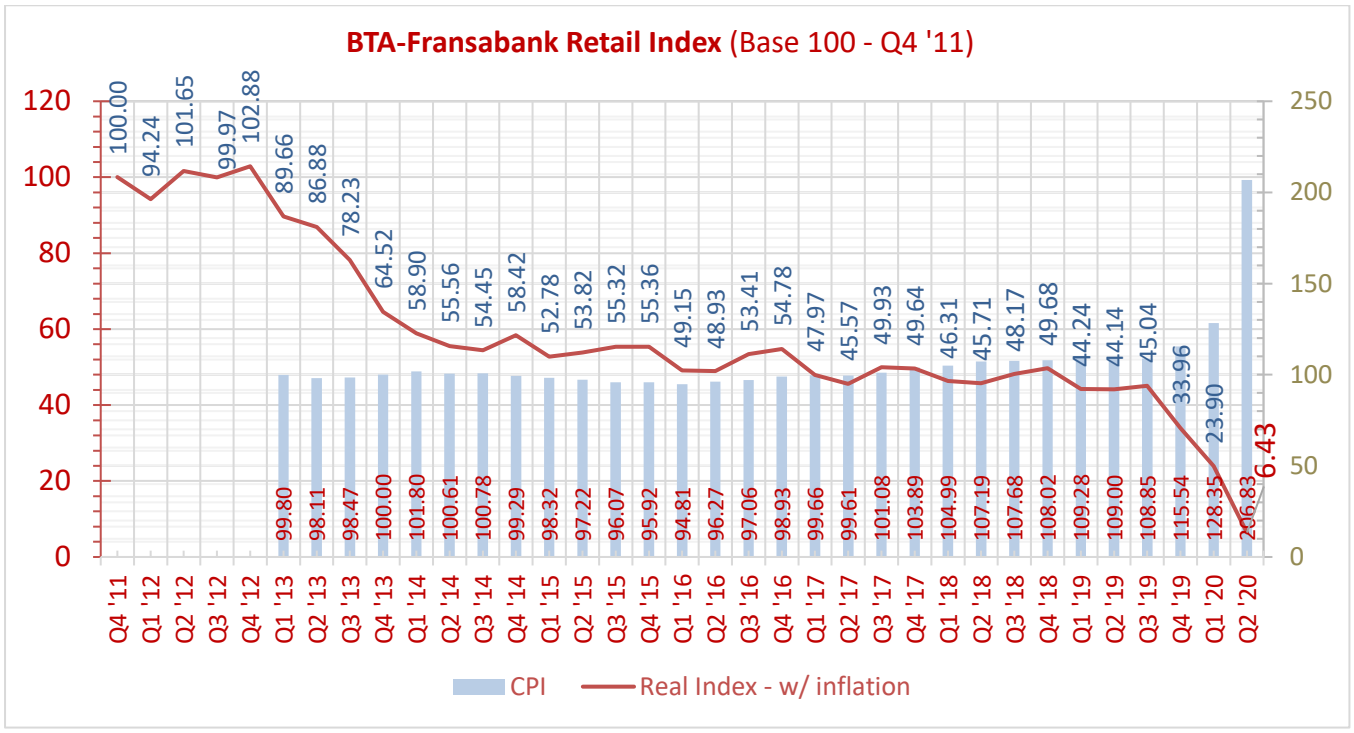

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة" للفصل الثاني من سنة 2020 جاء، وللأسف، ليعكس الانهيار التام الذي يعيشه الاقتصاد اللبناني، بعد أن جاءت جائحة كورونا لتتضافر مفاعيلها، من تعبئة عامة وإقفالات، مع التدهور المالي والنقدي والمعيشي الذي يتخبّـط فيه المواطنون والتجار والقطاع الخاص بصورة عامة. ذلك دون أن تـُقدم الحكومة القائمة على مصير اللبنانيين على إتخاذ أي خطوة فعلية وملموسة لكبح جماح هذا التدهور والإنهيار سوى بالوعود والتمنيات.

لا داعي هنا للتحدّث عن ما هو مطلوب، إنما الواضح هو أن التغيير الجذري في إدارة مصير البلاد وتطبيق معايير حوكمة صالحة وفعّـالة، قد يكونا المخرج الوحيد للقضاء على الهدر والفساد، وسلوك طريق النهضة المتجدّدة في لبنان.

التعريف

إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة " هو في طليعة المؤشرات التى بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة " لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التى تزوّدنا بها عينة تمثيلية ذ ضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه. وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحسّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له.
وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، آخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.

- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحسّن أو للتراجع الذى تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

المنهجية المتّبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تثقيل (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC 6 digits)[1].

ثم يتمّ إحتساب نتيجة مجمّعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للتثقيل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحّدة للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدّلات نسب التغيير مساوٍ لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، وإحتساب كل واحدة منها مثقّلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذى تمّ تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".

[1] ISIC- International Standard Industrial Classification